

Distr.  
LIMITED

TD/B/ITNC/AC.1/L.1/Add.1  
16 March 1995  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



اللجنة المعنية بالاستثمار الدولي والشركات  
عبر الوطنية  
فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني  
بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ  
الدورة الثالثة عشرة  
جنيف، ١٣-١٧ آذار/مارس ١٩٩٥  
البند ١٣ من جدول الأعمال

### مشروع تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ عن دورته الثالثة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،  
في الفترة من ١٣ الى ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥

المقرر: السيد خوان أرمندو أندرادا (اسبانيا)

#### إضافة

#### المحتويات

#### الفقرات

#### الفصل

١٠-١

النظر في بنود جدول الأعمال الموضوعية  
(تابع) .....

الأول -

## الفصل الأول

### النظر في بنود جدول الأعمال الموضوعية

(البنود ٣-١٠ من جدول الأعمال)

#### باء - المناقشات غير الرسمية

(تابع)

#### المحاسبة المتعلقة بالادارة الحراجية المستديمة: دراسة إفرادية

١- عرض ممثل الأمانة الأونكتاد المنشور (UNCTAD/TDCI/4) على الفريق العامل. وقام الباحث الرئيسي المكلف بالمشروع، وهو السيد د. روبنشتاين، المدير في مكتب مراقب الحسابات العام في كندا، والضيف المتحدث في الدورة، بالرد على الملاحظات والأسئلة الصادرة عن المشاركين. وقد أبرز السيد روبنشتاين حقيقة أنه بالرغم من أن الدراسة الافرادية تصف مؤسسة خيالية إلا أن البحث يستند الى شركة قائمة الذات كنقطة انطلاق وترتكز الأرقام المقدمة في الدراسة، الى الحد الممكن، على أفضل التقديرات الممكنة. ويعتبر المنشور محاولة تجديدية تبين كيفية الانتقال بالاستدامة من مجرد المفهوم الى حقيقة عملية. وتوضح الدراسة الافرادية أيضاً التكلفة التي تتكبدها شركة تتبنى مثل هذا التغيير في السياسات الادارية.

٢- وأشار عدد من المشتركين الى أن الممارسات الراهنة المتوخاة في المجتمع كما هي معروفة في العديد من البلدان غير متوافقة مع مفهوم الاستدامة. ووجه القصور المثير للجزع يتمثل أساساً في مشكلة سياسية وليس هو بالمشكلة التي يمكن للمحاسبين حلها. بيد أنه جرى التسليم بأن من واجب المحاسبين توعية العامة ومساعدة المجتمع على اتخاذ قرارات مبنية على علم أفضل عن طريق استخدام المهارات التقليدية للمحاسبة لابرار التكاليف والآثار المالية المترتبة على تغيير يطرأ على الأنشطة والسياسات الاقتصادية.

#### اتباع نهج عملي في مجال المحاسبة البيئية المتكاملة بشأن الشركات وعلاقته بالحسابات الوطنية: الدراسة

الافرادية المتعلقة بـ Agip Petroli

٣- دعت الأمانة السيد ماتيو بارتولوميو من مؤسسة إنري انريكو ماتيني، بميلان ايطاليا، لتقديم عرض أمام الفريق يتعلق بنموذج لكشف حساب بيئي لشركة من الشركات. وهذا النموذج يقيم جسراً بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، لأن إضافة هذا النوع من الابلاغ البيئي على أساس شامل للصناعة برمتها من شأنه أن يولد انطباعاً على المستوى الوطني لمبلغ الضغط الذي يولده قطاع صناعي بعينه على البيئة. وقد عمدت مؤسسة إنري انريكو ماتيني الى استخدام شركة تكرير النفط الايطالية الكبرى Agip Petroli S.p.A. كدراسة افرايدية لوضع هذا النموذج المبتكر لكشف حساب خاص. وتبين الدراسة الافرايدية بوضوح الخطوة الأولى في معرض تطبيق المبادئ التي يعتبرها المتشككون غير عملية.

٤- وسأل ممثل فرنسا عما إذا كانت المعلومات التي يوردها النموذج قد نشرت عامةً وعما إذا كانت الشركات الإيطالية قد أدرجت كشوف الحسابات هذه في تقاريرها المالية السنوية. ورد السيد بارتولوميو قائلاً بأن المعلومات قد نُشرت لأغراض معينة في نطاق التقرير السنوي أو كمعلومات إضافية، بيد أن هذا تم على أساس انتقائي.

٥- وسأل ممثل سويسرا عن مدى النفع الذي يمكن أن يعود به كشف الحساب البيئي على إدارة الشركة. وقال إنه تمت الإشارة إلى أن بوسع الشركة استخدام النموذج لتوفير تفاصيل محددة عن الأثر البيئي المترتب على أنشطتها ولا سيما توفير تحليل للانبعاثات من قبيل ثاني أكسيد الكبريت، الذي هو ملوث ضار تنتجه بكميات كبيرة صناعة تكرير النفط. وقال إن إدارة الشركة تعتقد بأن النموذج يشكل أداة بالغة الفعالية للإدارة البيئية ولكن المسؤولين يسلمون بأن بيانات أساسية أخرى ولكنها لا تتعلق بالبيئة من قبيل المعلومات المالية والاجتماعية غير مضمنة في النموذج.

٦- وأشار ممثل تونس إلى أن النموذج ينطبق على شركة بوصفها وحدة مفردة. وأضاف أن الأثر البيئي المترتب مثلاً على استخراج المواد الأولية للإنتاج أو نقل سلع منتهية لا يشمل النموذج إن لم يكن داخلًا في الأنشطة التجارية للشركة. ورد السيد بارتولوميو قائلاً إن التكتل يشمل، في حالة Agip Petroli S.p.A، مختلف الروابط في السلسلة بدءاً بالمواد الخام ووصولاً إلى المستهلك، وتوحيد كشف الحساب لكل نشاط من شأنه أن يحدد الأثر الشامل. وبالتالي إذا ما تعاونت مختلف الشركات الداخلة في هذه السلسلة أمكن في هذه الحالة أيضاً أن يقاس الأثر الشامل.

#### مخطط الإدارة ومراجعة الحسابات في المجال البيئي للاتحاد الأوروبي

٧- دعي السيد بيتر ولسن، وهو ممثل عن اللجنة الأوروبية إلى تقديم عرض خاص أمام فريق الخبراء بشأن مخطط الإدارة ومراجعة الحسابات في المجال البيئي للاتحاد الأوروبي. ففي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ اعتمد المجلس الأوروبي مقترحاً مقدماً من اللجنة الأوروبية يخول المشاركة الطوعية من جانب الشركات التابعة للقطاع الصناعي في هذا البرنامج الأمر الذي يمكن الشركات من أن تتبنى طوعية أهداف الحماية البيئية التي تحددها هي نفسها. والتقييد بالأهداف التي تحدد تلقائياً مرهون بإقرارها من قبل محققين خارجيين هم خبراء تقنيون وليسوا مراقبي حسابات مالية. والفكرة المنطقية التي يقوم عليها البرنامج تكمن في استخدام السوق لتنشيط عملية ادخال تحسينات متواصلة على الأداء البيئي داخل الشركات عن طريق إلزام المواقع بما يلي: ١٠ وضع وتنفيذ سياسات وبرامج ونظم إدارة بيئية؛ ٢٠ التقييم الدوري بشكل منهجي وموضوعي لأداء عناصر الموقع و٣٠ توفير معلومات عن الأداء البيئي للعامة. وعلى الشركات المشاركة في المخطط أن تكشف للعامة عن كل ما لديها من تفاصيل عن أدائها البيئي في حدود معايير سرية تجارية متفق عليها. وهناك عنصر أساسي في المخطط وهو عدم الاكتفاء بالتبليغ عن المعلومات الإيجابية دون سواها.

٨- وأردف يقول إن هذا يشكل فيما يبدو نهجاً جديداً من الأساس في التنظيم البيئي. وعلى الرغم من أن الاختصاص الذي تنطوي عليه الأنظمة مقصور على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلا أن من الجائز أن تتبين الشركات في البلدان الأخرى عناصر في البرنامج تفيدها كسبيل لإدارة وتحسين أدائها.

٩- وختم السيد ولسن عرضه بمقتطف من المراحل الرئيسية لعملية التحقق من الدليل التمهيدي لمخطط الادارة ومراجعة الحسابات في المجال البيئي. وتمت الاشارة الى أن بوسع الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي أن تشجع على مشاركة الشركات في المخطط من خلال إقامة برامج مساعدة تقنية من شأنها أن تساعد الشركات على الوفاء بمتطلبات الأنظمة وذلك عن طريق وضع السياسات البيئية مثلاً ونظم الادارة وبرامج التدريب ونظم الدعم الهيكلي والتقني.

### جيم - الاستنتاجات

(تابع)

١٠- واستنتج فريق الخبراء كذلك أن برنامج العمل الواجب الاضطلاع به خلال عام ١٩٩٦ والذي سيقدم تقرير بشأنه الى فريق الخبراء في دورته الخامسة عشرة عام ١٩٩٧ ينبغي أن يشمل: '١' البحث المتعلق بوضع إطار مفاهيمي للمحاسبة البيئية؛ و'٢' دراسة بشأن الآثار المترتبة على العمل الذي تنجزه المنظمة الدولية للجان الضمانات ولجنة معايير المحاسبة الدولية.

-----